



السبت 2 يوليوز 2022

كشف عبد الرزاق الإدريسي الكاتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم (التوجه الديمقراطي) عن تفاصيل اجتماع جديد للنقابات باللجنة المكلفة بالنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، المنعقد يوم الجمعة فاتح يوليوز الجاري.

وقال الإدريسي في تصريح لموقع "لكم"، إن ممثلي النقابات التعليمية الخمس ووفد وزارة التربية الوطنية، قاموا قبل بداية اللقاء بزيارة للمدرسة الابتدائية "6 نونبر" بجماعة اليوسفية، لمعاينة نماذج تطبيقية للتجربة التربوية الهندية المتعلقة بتجاوز ثغرات وإخفاقات تعليمية لتلاميذ في مواد الرياضيات واللغتين العربية والفرنسية، وتضم هذه العملية ثلاثة أقسام كل قسم بـ 20 تلميذا وأستاذ ويؤطر العملية مفتش تربوي للتعليم الابتدائي وبمساعدة مدير المدرسة وأطر الوزارة.

وناقش الاجتماع، في بدايته، تقديم مذكرة تغيير الإطار لإدارة التربية بالإسناد مع ملاءمة الاستمارة دون إرفاق الوثائق، وتم التذكير باستفادة مديري (منسقي) مدرسة بحوم من تغيير الإطار، ومذكرة الترقية بالاختيار عن سنة 2021 مع عدم الإقصاء من الترقية بسبب العقوبة التأديبية وعدم التنقيص من النقطة الإدارية بسبب الإضراب.

وأبرز الكاتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي، أن الوزارة بصدد الاشتغال على مذكرتي الترقية السنوية لحاملي الشهادات وتغيير الإطار الأساتذة خارج سلكهم الأصلي الوزارة وستسلم مشروع المذكرتين للنقابات، مشيراً إلى أن تم التأكيد على ضرورة الرجوع إلى النقابات في كل الملفات المطروحة قبل إصدار أية مذكرة للأخذ بملاحظاتها.

وأضاف المسؤول النقابي، أنه تم من جديد طرح ملف الأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد والملفات العالقة وملف الحركة الانتقالية لأسباب صحية وطبية، والتي أشار الإدريسي، إلى أنها ستتم في الغالب بداية الموسم الدراسي القادم، مضيفاً أن الوزارة ستعالج التقاعد النسبي لأسباب صحية مستقبلاً.

كما ناقش الاجتماع، بناء التصور المتعلق بالمسار المهني بعدما تم استحضار التجارب الدولية في اللقاء السابق، حيث تقديم عرض تأسيري تناول محاور التوظيف والترسيم والمسارات والترقيات.

وأفاد الإدريسي في تصريحه، أنه بالنسبة للنظام الأساسي، فقد استمر النقاش حول ملف المسارات الوظيفية والمهنية من التوظيفات وشروط الولوج كالتكوين الأكاديمي واختبار القبول مع ميزة البكالوريا والإجازة والسن ودوافع اختيار المهنة، والسيرورة العامة للتكوين الأساس والمحددة في 4 سنوات بالإضافة لسنة التدريب، يتم الحصول بعدها على شهادة الكفاءة التربوية، والترسيم، وبالنسبة للمنافذ والجسور التي سيتم اعتمادها بين مختلف الهيئات والترقية العمودية في الرتبة والسلم (بالاختيار والتسقيف والامتحان المهني).

كما تمت مناقشة تفعيل الاتفاقيات في هذا المجال (19 و26 أبريل 2011 و30 أبريل 2022: الدرجة الجديدة وخارج السلم والرفع من حيث الترقية في السلم إلى 36 في المئة)، وتم التأكيد مرة أخرى، حسب الإدريسي، على أن النظام الأساسي للوظيفة العمومية يميز خصوصية التربية الوطنية مما يسمح بتحقيق حقوق جاذبة ومحفزة للعاملين والعاملات بالتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الوزارة التي يجب أن تعتبر أولوية الأولويات.